

رأس المال

في
العدد

02

سمير المقدسي
مصلحة لبنان أساس
التفاوض مع IMF

05-04

حسن شري
الأمجد سلامة
لبنان وصندوق النقد

06

هنير راشد
شطب 44,000 مليار
ليرة من الدين

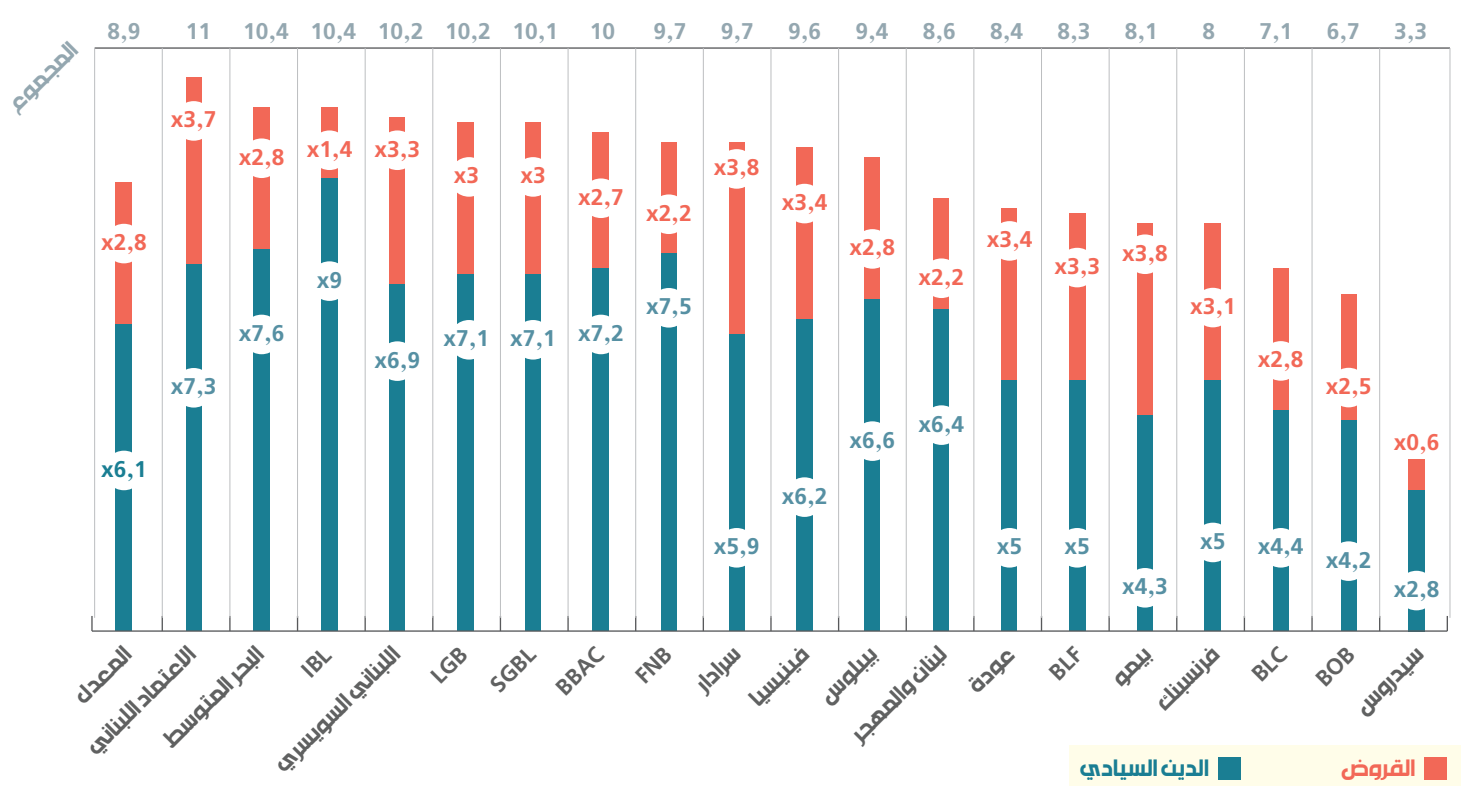
07

وليد مسلم
كم من الدولارات
يجب تحصيلها من
«المركزي»؟

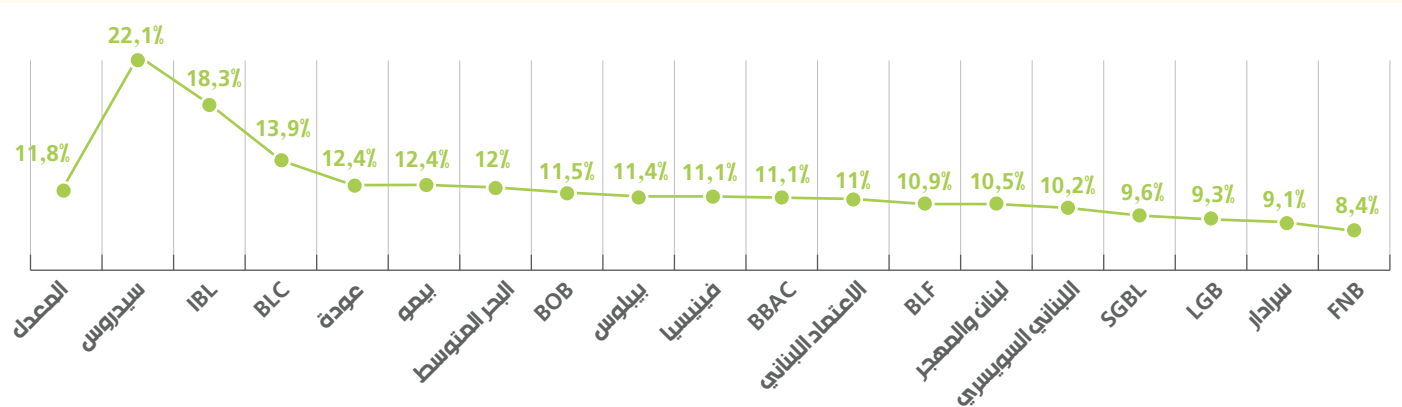
08

جورج فرم
تفكيك ديكتاتورية
المصارف

توظيفات المصارف بالدين السيادي مع التسليفات للقطاع الخاص نسبة الى الرساميك (مرات)



الملاءة العالية بعد تطبيق وزن المخاطر على توظيفات المصارف في مصرف لبنان بنسبة 150%



تصميم: راهي عليات

المصدر: هذه الحسابات تستند إلى قاعدة بيانات إحصائية صادرة عن بنك داتا في نهاية 2018

مصارف لبنان غير مؤتمنة

محمد وهبة

بعد خفض تصنيف ديون لبنان من وكالة «فيتش» إلى (CC)، ثم خفض تصنيف ثلاثة مصارف من وكالة «ستاندر أند بورز» إلى «التعثر الانتقائي»، تركّز النقاش في أسباب هذا الخفض وتداعياته على رساميك المصارف. «فيتش» بززت هذه الخطوة بالتطور الأخير الوارد في التعميم الصادر عن مصرف لبنان أخيراً، والذي يفرض على المصارف تسديد الفوائد على الودائع بالدولار مناصفة بين العملة المحلية والدولار. اعتبرت «فيتش» أن هذا الأمر ناتج عن ارتفاع حدة الضغوط المالية ويعطي مؤشراً سلبياً على قدرة وقابلية القطاع العام على تسديد التزاماته. أما «ستاندر أند بورز»، فقد رأت أن قيام مصرف لبنان بهذه الخطوة، إلى جانب مؤشرات أخرى، يحذ من قدرة الزبائن في الحصول على أموالهم.

استنتاجات الوكالتين تثير الكثير من الشكوك حول المسؤولية الائتمانية للمصارف عن سلوكها السيئ في توظيف أموال الزبائن، على مدى العقود الثلاثة الماضية، بشكل سيئ ومتهور. فرغم أن هذه المسؤولية تفرض على المصارف التأكد من إدارة هذه الأموال بشكل سليم وعدم التفريط بها بأي شكل من

توظّف المصارف 6.1 مرات رساميلها في الدين السيادي مقابل 2.8 مرات كتسليفات للقطاع الخاص. هذا الأمر لم يحصل بين ليلة وضحاها بل هو نتيجة سنوات من التوظيفات التي باتت تُصنّف اليوم في خانة سوء الائتمان لأنها ترتّب مخاطر كبيرة على ودائع الزبائن، ومن أبلغ مؤشراتنا خفض تصنيف الدين السيادي للبنان إلى مراتب قريبة من «التعثر» فيما خفض تصنيف ثلاثة مصارف إلى درجة «التعثر الانتقائي»

مواجهة ما اعتبروه «شيطنة» المصارف؟ الأزمة المالية والنقدية الحالية لا تترك مجالاً للشك في أن المصارف «شياطين». الدليل موجود لدى وكالات التصنيف، وقد أصبح علنياً: انكشافهم على مخاطر الدين السيادي. الإحصاءات التي أجريت بالاستناد إلى بيانات «بنك داتا» لغاية نهاية 2018، تشير إلى أن المصارف تستثمر في الدين السيادي ما يفوق 6 مرات رساميلها البالغة 20 مليار دولار (122 مليار دولار)، مقابل تسليفات للقطاع الخاص تبلغ 2.8 مرتين (56 مليار دولار) رساميلها، علماً بأن بعضاً من هذه التسليفات تحمل أيضاً مخاطر ضمنية على الدين السيادي بسبب كونها مرتبطة بشركات تورد للقطاع العام. وهذه النسب تتفاوت بين مصرف وآخر، ولا تدخل ضمنها التطورات المالية الحاصلة في الـ 11 شهراً من السنة الجارية، أي أنها قد تكون أسوأ بسبب انخراط المصارف في مطلع عام 2019 بالمزيد من الهندسات المالية التي ولدت لديها جشعاً إضافياً لاستثمار الأموال في الدين السيادي والحصول على عوائد هائلة كان يدفعها مصرف لبنان تحديداً.

عملياً، هذا التراكم في توظيف الأموال في الدين السيادي لم يكن وليد السنوات الأخيرة،

الأشكال، إلا أن المصارف العاملة في لبنان أصرت على توظيفها في الدين السيادي. وهذا الدين هو على نوعين: الدين الحكومي، أي استثمارات المصارف في سندات الخزينة بالليرة وسندات الخزينة بالعملة الأجنبية «يوروبوندرز»، وديون مصرف لبنان التي تكون على شكل ودائع من المصارف لديه بالليرة أو الدولار المحلية والعملة الأجنبية أو شراء شهادات إيداع صادرة عنه بالعملة اللبنانية أيضاً.

واصلت المصارف سوء ائتمانها تجاه الزبائن واستمرت في توظيف الأموال في الدين السيادي، وهي اليوم تدعي أن سبب تجرّح توظيفاتها في هذا الدين ناتج عن السرقة والفساد اللذين يُسأل عنهما السياسيون، فهل يعقل أن المصارف تعلم بأن هناك فساداً وسرقة في الخزينة العامة ومصرف لبنان لكنها واصلت تمويلها بأموال الزبائن؟ أليس هذا الأمر يقع ضمن ما يُسمى مسؤوليتها الائتمانية التي كانت الزريعة القادرة التي استخدمها عدد من رؤساء مجالس إدارة المصارف وكبار مديريها التنفيذيين سواء الذين استقالوا من المصارف التي عملوا فيها أم لا يزالون يمارسون عملهم، لتبرير الفوائد المرتفعة والدفاع عن «مظلومية» المصارف؟ ألم يحولوا هذه المسؤولية إلى حائط مكي في

بل هو ناجم عن سياسات نقدية متبعية منذ عام 1997 بعد تثبيت سعر صرف الليرة مقابل الدولار، وعن شراكة نشأت بعد نهاية الحرب الأهلية بين القوى السياسية ومصرف لبنان والمصارف لتطبيق هذه السياسات. الشراكة بينهم كانت تقتضي الاستمرار في تمويل الدين السيادي سواء أكان سندات خزينة صادرة عن وزارة المال أم إيداعات وشهادات إيداع صادرة عن مصرف لبنان. اليوم بات يتوجب على المصارف أن تأخذ مؤونات مقابل الدين السيادي تطبيقاً للمعيار المحاسبي IFRS9 وتصنّفها ديوناً مشكوكاً في تحصيلها في المرحلة الثانية، وهذا وحده يتطلب أكثر من 30 مليار دولار، أي أنه يمحو كامل الرساميل ويبقى على المصارف أن تغطّي أكثر من 10 مليارات دولار إضافية. هذه التطورات ليست نتائج عابرة، بل هي توجب محاكمة المصارف بجرم سوء الائتمان.

يذكر أن واحدة من الألاعيب التي قام بها مصرف لبنان لحماية المصارف، أنه سمح لها بأن تكون أوزان مخاطر توظيفاتها لديه صفرًا في المئة على الليرة و50% على الودائع لديه، بدلاً من 150% كما هي على توظيفاتها في سندات اليوروبوندرز الصادرة عن وزارة المال.